حابي HAPI JOURNAL
نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 93 الخميس 17 ديسمبر 2020

الصناعة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات إلى جانب التشييد

التخطيط تحدد 4 أنشطة رئيسية أمام القطاع الخاص للمشاركة في تحقيق التنمية المستدامة

نمو كبير متوقع في النصف الثاني من العام المالي الحالي

بكر بهجت

حددت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 4 أنشطة تحظى باهتمام الحكومة خلال الفترة الحالية ضمن خطتها لتحقيق التنمية المستدامة، وسيكون للقطاع الخاص دور كبير في تنفيذها، تتمثل في الصناعات التحويلية والزراعة وتكنولوجيا المعلومات والتشييد والبناء.

وقالت الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، إن المعدلات التي تحققت خلال الأشهر الماضية ونجاح الاقتصاد في امتصاص تبعات ظهور جائحة كورونا، تعد مؤشرًا إيجابيًا عن الأشهر المقبلة، مشيرة إلى أنه من المتوقع أن يتراوح النمو بين 3 إلى 3.5% بنهاية العام المالي الجاري.

وأضافت في تصريحاتها للصحفيين على هامش الندوة التي عقدتها أمس الجمعية المصرية اللبنانية لرجال الأعمال، تحت عنوان "خطة التنمية المستدامة في 2021"، أن النمو في النصف الثاني من العام سيكون أكبر من النصف الأول، لافتة إلى أن معدل النمو في مصر قارب 3.6% مع نهاية العام الجاري رغم أن دول العالم كافة حققت معدلات سالبة أو منخفضة بصورة كبيرة، وذلك يرجع للإجراءات التي اتخذتها الحكومة والبنك المركزي، مع ظهور الجائحة، وقبل ذلك الإجراءات التي تم اتخاذها لتنفيذ خطة الإصلاح الاقتصادي.

وأشارت إلى أن النمو وصل في ديسمبر من العام الماضي إلى نحو 5.6% وكان من المقرر أن يسجل النمو بنهاية العام المالي الماضي 5.8%، إلا أن جائحة كورونا أثرت على ذلك، ولكن مع الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل الحكومة والبنك المركزي والمبادرات التي تم إطلاقها عززت من قدرة الاقتصاد على مواجهة التبعات التي نتجت عن ظهور الجائحة.

وأوضحت الوزيرة أن القطاع الخاص سيكون له دور كبير في تحقيق خطة التنمية المستدامة التي تعمل عليها الحكومة، إذ إن الحكومة تركز على 4 قطاعات رئيسية خلال الفترة الحالية، تتمثل في الصناعات التحويلية وتوطينها خلال الفترة المقبلة وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص، على غرار مشروع مصنع السكك الحديدية الذي تم تدشينه في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

وأضافت أن القطاعين الآخرين هما الزراعة وتكنولوجيا المعلومات، حيث ستلعب وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات دورًا كبيرًا في تحقيق الأهداف التنموية، وستسير تلك القطاعات جنبًا إلى جنب مع قطاع التشييد والبناء الذي يحظى باهتمام كبير خلال السنوات الماضية.

الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية

وأضافت السعيد أن الدولة تولي أهمية قصوى لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية للرقمنة، في إطار تعزيز التوجه نحو التحول الرقمي وتكثيف الاستثمارات في هذا المجال، حيث قامت الدولة بالتوسع في الاستثمارات في قطاع البنية المعلوماتية والرقمنة بنسبة زيادة قدرها نحو 300%، فضلًا عن قطاع الصناعة وخصوصًا الصناعات التحويلية.

وأشارت الوزيرة إلى أن قطاع الصناعات التحويلية يعد من القطاعات الرئيسية التي ترتكز عليها جهود الدولة لتحقيق النمو المستدام، وتنويع الهيكل الإنتاجي، وخلق فرص العمل اللائق والمنتج، حيث أثبتت أزمة كورونا ضرورة توطين بعض الصناعات منها المنتجات الطبية وزيادة نسب الاكتفاء الذاتي منها، بالإضافة إلى تعميق التصنيع الزراعي وتوطين منتجات قطاع الاتصالات وصناعة قطارات ومستلزمات السكك الحديدية وصناعة الأجهزة المنزلية وصناعة الأثاث، وذلك بهدف الاستفادة من التغييرات التي تشهدها سلاسل التوريد العالمية في النفاذ إلى أسواق جديدة تتمتع فيها المنتجات المصرية بمزايا تنافسية.

وتابعت أن الحكومة تسير في خطتها الاستثمارية مع الالتزام بمبادئ الاقتصاد الأخضر، حيث تصل نسبة الالتزام حاليًا إلى نحو 30%، ومن المقرر أن تصل إلى 100% خلال 3 سنوات، مشيرة إلى أن ذلك يأتي في الوقت الذي أطلقت به الدولة المصرية أول سنداتها الخضراء وهي الأولى في الشرق الأوسط، والتي سيتم استخدامها لتمويل مشاريع النقل النظيف وإدارة المياه والنفايات ومشاريع الطاقة المتجددة، وتتماشى هذه الاستثمارات مع استراتيجية الحكومة لتنويع الاقتصاد كجزء من المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي.

واضافت السعيد أن الدولة المصرية تعتبر القطاع الخاص شريكًا أساسيًا في تحقيق التنمية الاقتصادية وتزايد فرص العمل، ولذلك تم إنشاء صندوق مصر السيادي لتنويع موارد الدولة وتحسين استغلال الأصول غير المستغلة وبناء شراكات محلية ودولية مع القطاع الخاص مع الحفاظ الكامل على حقوق الأجيال القادمة.

وأشارت السعيد إلى نجاح الصندوق منذ إنشائه في جذب مستثمرين وشركاء من الداخل والخارج وتوقيع اتفاقيات للدخول في شراكات متعددة بالرغم من التحديات الاقتصادية التي شهدتها الفترة الأخيرة، مشيرة إلى بداية انطلاق النشاط الاستثماري للصندوق وعقد الشراكات الإستثمارية على كافة الأطر محليًا وعربيًا ودوليًا.

وتابعت السعيد أنه في ظل الظروف الحالية وجائحة كورونا، يعمل الصندوق حاليًا بالتركيز على القطاعات التي تحظى بالأولوية لتشمل قطاع الخدمات الصحية المتنوعة، والقطاع الزراعي والتصنيع الغذائي، وقطاع البنية الأساسية والتحتية والتحول الرقمي وغيرها من القطاعات.

ولفتت وزيرة التخطيط إلى تعاون الصندوق مؤخرًا مع الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس وكذلك مع مستثمرين من القطاع الخاص من أجل توطين صناعة عربات السكك الحديدية، وتلبية احتياجات مصر، وتوفير فرص كبيرة للتصدير وذلك من خلال توقيع عقد تأسيس الشركة الوطنية لصناعات السكك الحديدية "نيريك".

محللون: اللقاح يعزز استقرار السوق بداية العام

مبيعات المؤسسات الأجنبية تهبط بالبورصة إلى 10983 نقطة

رنا ممدوح

أغلقت مؤشرات البورصة المصرية تعاملات اليوم على تراجع جماعي، بضغط من مبيعات للمؤسسات الأجنبية البالغ قيمتها 12.02 مليون جنيه.

وتداول المؤشر الرئيسي EGX30 عند مستوى 10983 نقطة، مسجلًا تراجعًا بنسبة 0.67%.

وسجل سهم البنك التجاري الدولي CIB صاحب الوزن النسبي الأكبر بالثلاثيني تراجعًا بنسبة 0.29%، وأغلق عند مستوى 62.36 جنيه.

وأعلن البنك التجاري الدولي عن نتائج أعمال الربع الثالث من العام الجاري بصافي ربح 2.39 مليار جنيه مقابل 3.18 مليار جنيه بالربع المقارن.

وقال البنك في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، إنه أدرج آثار نتائج تقرير الفحص المحدود للبنك المركزي المصري في القوائم المالية.

وانخفض كل من EGX70 و EGX100 متساويي الأوزان بنسبة 2%، و 1.79% على الترتيب.

وسجلت أحجام التداولات مبلغ 1.520.492 مليار جنيه على 185 شركة من خلال 46.449 ألف عملية.

وتراجعت الأسعار السوقية لأسهم 125 شركة مقابل تراجع 24 في حين لم تتغير أسعار 36.

وأوضح محمد لطفي العضو المنتدب لشركة أسطول لتداول الأوراق المالية، أن أداء سهم البنك التجاري الدولي ما زال متأثرًا بتخارج جزء من الاستثمارات الأجنبية بسبب جائحة كورونا، موضحًا أن هذا وراء ضعف استجابته للمحفزات الجوهرية.

ولذلك يرى لطفي، أن تراجع مؤشر البورصة الرئيسي جاء نتيجة لركود أداء السهم صاحب الوزن النسبي الأكبر به بجانب ضغط مبيعات المؤسسات الأجنبية على أداء باقي الأسهم القيادية.

وتوقع أن يمتص سهم البنك التجاري الدولي لآثار تداعيات تخارج بعض المؤسسات وتراجع النتائج المالية له بنهاية العام الجاري، على أن يستهدف تحقيق نمو بالربع الأول من 2021.

تأثير حيادي لنتائج البنك التجاري الدولي

وفيما يخص أداء المؤشر السبعيني فأرجع ارتفاع خسائرة لتسجل 2% إلى عمليات جني الأرباح الناتجة عن المضاربات السريعة على أسهم المؤشر، موضحًا أن هذا الانخفاض متوقع وغير مقلق .

وحول أداء القطاعات المقيدة، فألمح العضو المنتدب لشركة أسطول لتداول الأوراق المالية، أن كلًا من قطاع البتروكيماويات والأسمدة حققا أداء جيدًا منفصلًا عن أداء باقي القطاعات.

ووضع لطفي نظرة تفائلية لأداء سوق المال المصرية بالعام الجديد بدعم من آمال وصول اللقاح إلى أغلب الدول وانخفاض مؤشر الإصابات بفيروس كورونا الذي ما زال يحقق معدلات زيادة بالفترة الراهنة.

وسيطر الاتجاه البيعي على تعاملات المستثمرين الأجانب وسجلوا صافيًا بقيمة 12.930 مليون جنيه، منها 12.022 مليون جنيه للمؤسسات، و 908.988 ألف جنيه للأفراد.

في حين اتجهت تعاملات المستثمرين المصريين نحو الشراء محققين صافيًا بقيمة 6.680 مليون جنيه، بدعم من المؤسسات التي سجلت صافي مشتريات بقيمة 20.616 مليون جنيه، مقابل 13.935 مليون جنيه صافي بيع من الأفراد.

وسجلت تعاملات المستثمرين العرب صافي شراء بمبلغ 6.250 مليون جنيه، بدفع من الأفراد التي حققت صافي مشتريات بقيمة 9.196 مليون جنيه، مقابل 2.946 مليون جنيه صافي بيع من المؤسسات.

واستحوذ المصريون على نسبة 86.78% من إجمالي تعاملات البورصة، بينما استحوذ الأجانب على 7.8% والعرب على 5.42% بعد استبعاد الصفقات.

وسيطرت المؤسسات على 21.68% من تعاملات اليوم وكانت باقي المعاملات من نصيب الأفراد بنسبة 78.31%.

ومن جانبه توقع عادل عبد الفتاح رئيس مجلس إدارة شركة ثمار لتداول الأوراق المالية، أن يجني سهم البنك التجاري الدولي إيجابية صدى النتائج المالية المستقرة بعد تقرير البنك المركزي المصري على المدى المتوسط.

وقال عبد الفتاح إن تأثير النتائج المالية للبنك على المؤشر كانت محايدة ولكن مبيعات المؤسسات الأجنبية عمقت من تراجع المؤشر الثلاثيني بجلسة اليوم.

وفيما يخص أداء القطاعات فأوضح أن قطاع البتروكيماويات كان متماسكًا خلال جلسة اليوم على عكس باقي القطاعات وذلك على صدى اقتراب انعقاد لجنة مناقشة أسعار الغاز.

وألمح رئيس مجلس إدارة ثمار لتداول الأوراق المالية، أن تزايد أعداد الإصابات بفيروس كورونا أصبح غير مقلق خاصة مع وصول كميات من اللقاح المضاد للفيروس.

وتصدر سهم العبوات الطبية قائمة الأكثر ارتفاعًا بنسبة 5.52%، تلاه سهم الدولية للمحاصيل الزراعية بنسبة 5.51%، ثم سهم القاهرة للإسكان والتعمير بنسبة 4.77%.

في حين تصدر سهم شركة النصر للأعمال المدنية قائمة الأكثر انخفاضًا بنسبة 17.27%، تلاه سهم المصريين للإسكان والتنمية والتعمير بنسبة 7.23%، ثم سهم راية القابضة للاستثمارات المالية بنسبة 7.10%.

زيادات جديدة مرتقبة في أسعار السيارات

شاهندة إبراهيم

شهد شهر ديسمبر الجاري موجة من الارتفاعات السعرية على عدد من السيارات التي تنوع منشأها بين الأوروبي والمجمع محليًا والياباني والكوري، بقيم وصلت إلى 15 ألف جنيه.

ووصل عدد السيارات التي ارتفعت أسعارها إلى 6 مركبات وهي: فيات تيبو التي زادت 7 آلاف جنيه، وتويوتا كورولا بقيمة وصلت إلى 5 آلاف جنيه، وتويوتا فورتشنر تأرجح معدل الزيادة بها ما بين 10 و 15 ألف جنيه، وشيري أريزو 5 بواقع 600 جنيه، وهيونداي إلنترا CN7 بمقدار 1000 جنيه، وهيونداي توسان بنحو 5 آلاف جنيه.

ومن جانبه، أرجع منتصر زيتون عضو مجلس إدارة رابطة تجار السيارات، ورئيس مجلس إدارة معارض «الزيتون أوتو مول» الموزع المعتمد للعديد من العلامات التجارية، زيادة أسعار عدد من المركبات في شهر ديسمبر الجاري الذي يتسم في الأوضاع الطبيعية بحالة من الخمول والركود في المبيعات، إلى ارتفاع اليورو مما تسبب في النهاية برفع سقف التكاليف بشكل عام، ولامتصاصها اضطر الوكلاء المحليون للإقدام على هذه الخطوة.

وأضاف زيتون، في تصريحاته لنشرة حابي الصادرة عن بوابة حابي جورنال، أن تقلص حجم الواردات جراء الندوب التي خلفتها أزمة الوباء العالمي وتقليل الطاقة الإنتاجية للمصانع الأم تسببت في ارتفاع تكاليف الاستيراد، مما دفع الكيانات المحلية لحتمية زيادة الأسعار، وبيد أن رفض استمرار ظاهرة الأوفر برايس غير الطبيعية وفقًا لتعبيره.

وفي سياق قريب، نوه إلى أن الوكلاء المحليين بدأوا يرفعون الأسعار في ظل وجود ظاهرة الأوفر برايس، وبناءً على ذلك تكهن أن تتراجع حدة ووتيرة الزيادات غير الرسمية الفترة القادمة.

وحول توقعاته للأداء السعري للسيارات الفترة القادمة، تنبأ بأن ترتفع أسعار جميع المركبات المتوافرة في السوق المحلية سواء المستوردة أو المُجمعة محليًا، وعزا ذلك إلى عنصرين إما ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية أو حجم الإنتاج المتراجع الذي أثر على معدل الربحية بشكل قوي، كما أنه لا يُغطي فاتورة المصروفات والتكاليف.

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- وزيرة الصحة تتوجه إلى الإمارات لبحث خطة توريد دفعات لقاح كورونا لمصر
- الفيدرالي الأمريكي يبقي على سعر الفائدة قرب الصفر لحين اكتمال التعافي الاقتصادي
- السيسي ومحمد بن زايد يبحثان إقامة مشروعات مشتركة جديدة والتعاون في مجال الطاقة
- متوسط سعر الدولار يتراجع إلى 15.75 جنيه للبيع
- بتكوين تخترق 20 ألف دولار للمرة الأولى